

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163 -1112 العدد 11 (2011) : 59 - 92
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية

عبد الرحمان بن سانية
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي غرداية
غرداية ص ب 455 غرداية 47000 ,الجزائر

مقدمة:

يعتبر البحث في عوامل الانطلاق الاقتصادي من الموضوعات الكبرى في اقتصاد التنمية بل الموضوع الرئيسي الذي تدور حوله باقي البحوث في قضايا التنمية بالدول المتخلفة. وإذا كانت الأدبيات الاقتصادية الغربية حاولت مرارا اقتراح نماذج الانطلاق الاقتصادي واستراتيجياته الملائمة لهذه الدول، فإن التجربة أثبتت فشل هذه النماذج والاستراتيجيات لسبب جوهري يعود إلى محاولة تعميم نتائج مستخلصة من دراسة المجتمعات الغربية في الفترة السابقة للنهضة الصناعية على المجتمعات النامية التي تختلف عن تلك المجتمعات جذريا في خصائصها ومقوماتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتاريخية.

وعليه فإن مقاربة الموضوع من خلال البحث في العوامل الكبرى التي حققت انطلاق اقتصاديات كانت في الأصل نامية ثم تطورت هو أدعى إلى مصداقية النتائج وإمكانية التطبيق ميدانيا– بعد تكييفها بالطبع وفق المناخ الاقتصادي والاجتماعي المميز لكل دولة– اعتبارا لتوفر عتبة دنيا مشتركة من الخصائص بين تلك المجتمعات.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى إجراء قراءة عامة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي الناجحة في دول آسيا مع الاقتصار –للضرورة–على ثلاث تجارب هي التجربة الماليزية، التجربة الكورية، والتجربة الصينية.

I. التجربة الماليزية

1. الانطلاق الاقتصادي الباهر

بعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها عام 1958 اعتمدت استراجية تنموية تركز على إحلال الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال، غير أن هذه الاستراتيجية لم تفلح بسبب ضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي، وبالتالي فلم يكن لها أثر على الطلب على العمالة أو خلق قيمة مضافة عالية.

لذلك اعتمد هذا البلد في عقد السبعينات خطة تنموية تعتمد على دور كبير للقطاع العام مع التركيز على التصنيع الموجه للتصدير عن طريق صناعة المكونات الالكترونية الكثيفة العمالة، وكان من نتائج هذه الخطة تخفيض معدلات البطالة، وتحسن توزيع الدخول، وبلوغ معدل نمو يساوي 8% سنويا في المتوسط مع استقرار معدل التضخم في حدود 5%.

إلا أن الأداء الاقتصادي لم يعد مستقرا في أوائل الثمانيات، وأقدمت السلطات تحت دافع الرغبة في الحصول على إيرادات كبيرة من البترول على إقامة قطاع الصناعات الثقيلة المملوك للدولة، وترتب على ذلك الحاجة إلى نفقات كبيرة أدت إلى اختلالات مالية وخارجية حادة جرى تمويلها بصورة أساسية بالاقتراض من الخارج (وإن كان هذا الخلل قد تناقص بصفة ملموسة عامي 83 و 84 جراء تحسن معدلات التبادل وتخفيض الإنفاق الحكومي تخفيضا شديدا).

ومع تقلص الطلب الخارجي، والهبوط الكبير في أسعار النفط عامي 1985–1986 عرف الاقتصاد الماليزي انخفاضا حادا في الاستثمار وارتفاعا رهيبا للبطالة، مما دفع إلى زيارة الاقتراض من الخارج فازدادت المديونية الخارجية حتى بلغت أواخر عام الكساد 1986 حوالي 22 مليار $، أي 84%من PIB [1].

إن حالة الكساد التي وصل إليها الاقتصاد الماليزي دفعت بالسلطات إلى مراجعة نقاط الضعف في الخطة التنموية، وتبني استراتيجية إصلاحات واسعة خلال الفترة 86 – 1990 جعلت من ماليزيا نموذجا يقتدى به، حيث استطاع هذا البلد في ظرف وجيز، ورغم

العقبات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها، من تحقيق انطلاق اقتصادي باهر جعله يأخذ مكانه بين النمور الآسيوية.

إن التجربة الماليزية هي تجربة جديرة بالتأمل نظرا لكونها تتميز بكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال تحقيق انطلاق اقتصادي رائد، فقد تمكن هذا البلد رغم صغر مساحته وطبيعة تضاريسه، حيث أن معظم مساحاته جبلية، ومعظم أراضيه غير صالحة للزراعة، أن يحتل المرتبة 14 بين دول العالم خلال 1994/93 من حيث الأداء الاقتصادي، وذلك حسب دراسة لمجلة Euromoney ، متقدما بذلك عددا من الدول الصناعية الكبرى كبريطانيا وألمانيا. وحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 2001، فإنه من بين أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية احتلت ماليزيا المرتبة التاسعة متقدمة بذلك كل من إيطاليا والسويد والصين. [2]

وبينت دراسة إحصائية لمجلة The Banker أن البنوك الماليزية استطاعت أن تحتل مكانة مرموقة على خريطة البنوك العالمية حيث ظهرت 7 بنوك منها ضمن قائمة أكبر ألف بنك في العالم لعام 1994.

ورغم ما خلفته أزمة جنوب شرق آسيا التي شهدها العالم عام 1997، إلا أن الاقتصاد الماليزي كان متميزا أيضا في مواجهة هذه الأزمة، إذ طرحت السلطة الماليزية تحذيرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي جانبا، وعالجت الأزمة من خلال فرض قيود صارمة على السياسة النقدية وإعطاء صلاحيات واسعة للبنك المركزي لتنفيذ ما يراه صالحا لمواجهة هروب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج، والعمل على استجلاب حصيلة الصادرات بالعملة الصعبة، وخلال عامين تمكنت ماليزيا من الخروج من كبوتها المالية بأكثر قوة ومواصلة مسيرة تنميتها، على عكس أندونيسيا وتايلاندا اللتين ظلتا تعانيان أثر الأزمة من خلال تنفيذهما لتوجيهات المؤسسات المالية الدولية.

إن هذا التميز في معالجة الأزمة يؤكد صلابة الأسس التي قام عليها الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا والتي مكنت الدولة من مواصلة التنمية بقوة، وتكييف سياستها التنموية وفق ظروفها المحلية والمواصفات التي يتميز بها اقتصادها، وليس بناء على حلول نظرية جاهزة واردة من الخارج.

إن الجرأة في خوض التجربة وفق الخصائص الراهنة التي تطبع الاقتصاد والمحيط

العالمي الخارجي، جعلت الكثير من الدراسات تعنى باستخلاص العوامل الكامنة وراء الانطلاق الاقتصادي الماليزي الباهر.

2. العوامل الداخلية لنجاح الانطلاق الاقتصادي بماليزيا

تتعدد وجهات النظر حول عوامل نجاح النهضة الماليزية الباهرة، إلا أن هناك عوامل تعتبر قاسما مشتركا بين جل الدراسات، ويشهد الواقع بدورها الفعال في هذا الإطار، ولنبدأ بأهم العوامل الداخلية لنجاح هذه التجربة:

2–1– القيم النهضوية:

تشير الدراسات التي عنيت بالتجربة الماليزية إلى أن الدافع القوي الكامن وراء نجاحها هو منظومة المبادئ والقيم التي يؤمن بها أفراد المجتمع والملائمة لتحقيق تنمية اقتصادية رائدة، حيث أنه وبالرغم من التعدد العرقي والديني الذي يميز مجتمعها، إلا أن القيم المعنوية كانت على الدوام الأداة الموحدة بينهم للتعاون والعمل بصفة جماعية، وبالتالي فقد شكلت العامل الرئيسي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لأي نهضة يراد تحقيقها.

ومازال الزعماء الماليزيون يعولون على هذه القيم في تحقيق الطموحات المستقبلية إذ أن الهدف الرابع من "رؤية 2020"، (وهي برنامج يخطط لمستقبل ماليزيا إلى حدود سنة 2020)، هو «تأسيس مجتمع قيمي كامل يكون فيه المواطنون على درجة من التدين القوي والقيم المعنوية والمعايير الأخلاقية الرفيعة »

ولايقتصر معنى الأخلاق على المعنى الضيق . المفهوم عادة بصفة مباشرة كلما أطلق هذا اللفظ . أي تقويم السلوك الفردي حتى ينضبط وفقا لمنظومات من القيم والمعايير المستمدة من ثوابت المجتمع ومرجعيته العليا التي يؤمن بها، بل يتعداه إلى المعنى الواسع وهو كيفية إعادة التوازن والفاعلية إلى منظومات القيم والمعايير الفردية والجماعية السائدة في المجتمع، وكلما قويت النزعة الأخلاقية بهذا المعنى الواسع في المجتمع كلما تعززت قدرة الاقتصاد على التطور وتحقيق المزيد من النجاح[3].

وفيما يلي نوضح أبرز القيم المعنوية والتقاليد التي لعبت دورا فاعلا لنجاح الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا:[4]

أ) الاعتماد على الذات: يعتبر هذا العنصر من أهم مميزات هذه التجربة، وقد تجلى في مظاهر عدة منها التركيز على الموارد الداخلية في تمويل الاستثمارات، والاعتماد بشكل كبير على السكان الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان في تنفيذ الاستراتيجية التنموية، مع التغلب على الصعوبات التي تواجه الاقتصاد بتدابير ذاتية دون مساعدة مادية من العالم الخارجي، وأبرز دليل على ذلك مواجهة الأزمة المالية لعام 1997 بحلول ذاتية، ورفض توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهو ماسمح –كما ذكرنا– لماليزيا أن تخرج بنجاح وبقوة من الأزمة، بينما لاتزال أندونيسيا وتايلاندا تعانيان من آثارها جراء تطبيقهما لتعليمات مؤسسات بروتن وودز.

ب) البساطة وعدم الإسراف: يقوم أسلوب الحياة في المجتمع الماليزي على البساطة وعدم الإسراف في المعيشة، وهذا ما يجعله يعزز قيما أخرى كالمحافظة على الثروة القومية وحسن استغلالها، ولقد ساعد هذا التقليد الحكومة مساعدة بالغة في تخطي الأزمة المالية في 1997، حيث لم تلق قراراتها المتخذة لتقليل الإنفاق الحكومي ورفع الدعم الكلي عن بعض الخدمات أية معارضة أو احتجاج شعبي.

ج) احترام الكبير وتقديره: إن انعكاس هذه القيمة على التنمية يتجلى في التعامل مع السلطة، حيث تحظى هذه الأخيرة في ماليزيا، وفي شرق آسيا عموما، باحترام الجميع وهو مايحقق نوعين من المنافع:

–تسهيل مهمة القانون في ضبط الحياة العامة وتجاوب الأفراد مع سياسات الدولة.

–زيادة حرص الدولة على رعاية مصالح المواطن وضمان حقوقه.

د) الأسرة المستقرة: رغم الانفتاح الكبير لماليزيا واندماجها في اقتصاديات العولمة وما يستتبع ذلك من ورود قيم تفكك كيان الأسرة، إلا أن الأسرة الماليزية ظلت دائما تشكل بؤرة استقرار المجتمع، ويمكن القول أن المجتمع الماليزي يتميز بتماسك أسري أقوى من كل المجتمعات المجاورة كتايلاندا والفلبين وأندونيسيا، دفع إلى وجود تكامل بين المجتمع والسلطة، حيث تشارك الأسرة إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني كالمدرسة وأماكن العبادة في النهوض ببعض المؤسسات الاجتماعية، ومن جهة أخرى تسهر الدولة على رعاية استقرار الأسرة من خلال العناية بمعالجة مشكلات إساءة معاملة الأطفال أو الاعتداء على الأحداث والنساء وغيرها.

ه) التسامح والوئام العرقي: يضم الشعب الماليزي ثلاثة أعراق هي:

-الملايو، ويشكلون حوالي 50 % من السكان ويدين معظمهم بالإسلام

-الصينيون، ويدينون بالبوذية.

-الهنود، ومعظمهم هندوس.

ورغم هذه التعددية العرقية والدينية، إلا أنها لم تشكل عقبة أمام الانطلاق الاقتصادي لهذه الدولة بسبب شيوع معاني التسامح الديني والوئام العرقي بين أفراد المجتمع، بل وعلى العكس من ذلك فقد أسس تعاون الأفراد وانسجامهم الأرضية الصلبة للاستقرار السياسي والاقتصادي، وكان العنصر الجذاب للاستثمارات الأجنبية.ورغم أن البلاد عرفت أحداثا دامية عام 1969 بين الملايو المسلمين والصينيين البوذيين، إلا أن الإرادة السياسية القوية استطاعت أن تجد الإجراءات الكفيلة بترسيخ دعائم وردع كل ممارسات العنف داخل المجتمع.

2-2- الإرادة السياسية والدور الفعال للدولة:

من المميزات الأساسية للثقافة الآسيوية عموما والماليزية خصوصا إعطاء اهتمام كبير لدور القيادة السياسية في التنمية. والمتتبع للتجربة الماليزية يلاحظ أن الإرادة السياسية القوية المدعومة باستقرار سياسي واجتماعي واسع كانت وراء اتخاد قرارات تنموية جريئة، وأن شخصية القائد السياسي محاضير محمد ورؤيته الإصلاحية كان لها التأثير الواضح في نهضة ماليزيا وتحويلها من دولة تشكو الفقر والجوع والتخلف إلى دولة على خطى العالم المتقدم.[5]

وقد شكلت الديمقراطية أحد معالم طبيعة دور الدولة في ماليزيا، حيث أن هذا التدخل كان بمشاركة واسعة لممثلي المجتمع المدني، وكانت القرارات تتخذ دائما من خلال مفاوضات مع الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، الأمر الذي جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها ديمقراطية في جميع الأحوال.[6]

2-3- المناخ الاقتصادي الملائم:

تميزت ماليزيا بين الكثير من الدول النامية بتهيئة المناخ الملائم لتحقيق انطلاقها الاقتصادي، وكان من أهم مميزات هذا المناخ ما يلي:

-الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

-البنية التحتية: حيث أمضت ماليزيا 20 عاما في تشييدها، ورفضت حكومتها تخفيض النفقات المخصصة لهذا الغرض، مما مكنها من بناء اقتصاد قوي يسمح بنمو مستقر، وجعل ترتيبها يرتفع لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

-العدالة بين المناطق والتكامل بين القطاعات: حيث لم يتم تنمية منطقة على حساب أخرى بل تم توزيع مشاريع البنية الأساسية في كل الولايات، إضافة إلى تنمية القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن، فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي أو القطاع التجاري، بل تم إمداده بالوسائل الضرورية والتسهيلات اللازمة لجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.

2-4- التنمية البشرية:

اهتمت ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية لمجموع السكان سواء الأصليين منهم أو المهاجرين الذين ترحب السلطات بتوطينهم، وقد تمكنت من توفير مستويات معيشية لائقة للأغلبية العظمى من السكان خصوصا مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي والذي بلغ عام 1999 حوالي 8209 $ [7].

وقد تزامنت عملية تجميع شروط ماليزيا لعوامل انطلاقها الاقتصادي مع صعود المفهوم الجديد للتنمية الذي تبنته المؤسسات الدولية المعنية بهذا المجال والذي يؤكد على تعدد الأبعاد الاجتماعية والسياسية والإنسانية والثقافية للتنمية إلى جانب بعدها الاقتصادي، فأخذت ماليزيا هذا المفهوم وعملت على ترسيخه من خلال الاهتمام بالإنسان كمحور للتنمية وغاية لها في آن واحد.

2-5- فعالية الجهاز المصرفي والمالي:

اتخذت ماليزيا العديد من الإصلاحات من أجل ضمان فعالية جهازها المالي والمصرفي، وكان من الخطوات الرئيسية في هذا المجال اتباع منهج شامل عام 1989 للإشراف على جميع المؤسسات المالية ووضع نظام موحد لكفاية رؤوس الأموال، مع العمل على إيجاد سوق ثانوية نشطة تعمل في الأوراق المالية الحكومية وسوق لصكوك

الديون بالنسبة لشركات القطاع الخاص.[8]

2-6- تفعيل القطاع الخاص:

اعتمد النموذج الماليزي في تحريكه لعملية النمو الاقتصادي على تعظيم دور القطاع الخاص في التنمية، حيث عمل على تحويل ملكية العديد من المشروعات إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية،كما عملت السلطات على وقف إنشاء مشروعات عامة جديدة بعد تفاقم المشاكل التمويلية والهيكلية بالقطاع العام.

وابتداء من سنة 1994 عرفت عملية الخوصصة -التي انطلقت عام 1983- دفعة جديدة بسبب النجاح الذي حققته والذي يعود لأسباب عدة يطول شرحها، حيث تجاوزت المدخرات الحكومية المحققة 3.8 مليون ربخيت، وزادت كفاءة الصناعات التي تمت خوصصتها مثل حاويات كيلانج التي تضاعفت طاقتها الإنتاجية من 200 ألف إلى 500 ألف من الوحدات المساوية لـ 20 قدما في السنة،كما زاد معدل مناولة البضائع من 17.5 صندوق إلى 28 صندوق في الساعة بعد إتمام الخوصصة.[9]

وكان من آثار الخوصصة الناجحة أيضا ظهور قطاعات تسويقية جديدة وتوسع السوق المحلية مع جلب استثمارات أجنبية إلى المنطقة.

2-7- الادخار والاستثمار:

أشرنا سابقا إلى أن ماليزيا حرصت على إقامة مناخ استثماري جد ملائم للمبادرات الفردية الوطنية والأجنبية مما سمح لها بتحقيق انطلاق اقتصادي عجيب. ونضيف أن الاقتصاد الماليزي اعتمد بدرجة كبيرة في تمويل الاستثمارات على الادخار المحلي (وهذا جانب هام جدا) بنسبة 40% للفترة 1970- 1993. كما عمل أيضا على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلا من الإنفاق على التسلح، وساعد على ذلك سياسة ماليزيا المناوئة للتجارب النووية التي قامت بها فرنسا، والتي كانت من ثمرتها توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر في تجمع " أسيان" عام 1995 على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي.

2-8- التخطيط طويل المدى:

من مميزات الاقتصاد الماليزي الإيجابية أيضا بعد النظرة في التخطيط، حيث دأبت الدولة منذ الاستقلال على وضع رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية، وقبل حلول القرن الحادي والعشرين كانت ماليزيا تخطط للدخول فيه من خلال "رؤية 2020" التي تتصور أوضاع الاقتصاد ورهاناته إلى آجال عام 2020 .

وضمن الإطار الثالث لمنظور خطة التنمية الممتدة ما بين 2001–2010، وضع مخططو النموذج الماليزي سياسات تناسب التغيرات العالمية كالعولمة وتحرير التجارة والتقدم التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات، وذلك بالتركيز على دعم القدرة على المنافسة من خلال زيادة المعرفة والقدرات التكنولوجيا وإيجاد منتجات جديدة، مع تبني نظم إنتاجية جديدة والتأكيد على الإستثمار المحلي والأجنبي، كما أن مساعي دعم الوحدة الوطنية وضعت في رأس قائمة الأولويات لكونها الضامن لغرس القيم التي تحقق التجانس بين الطوائف المتعددة.

3. العوامل ذات البعد الخارجي المساهمة في نجاح الانطلاق الاقتصادي بماليزيا

3-1- الاستثمار الأجنبي المباشر:

من أساسيات الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا التركيز على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من المزايا المرافقة لها (مع الإشارة إلى أنها تعاملت بحذر شديد مع هذه الاستثمارات حتى منتصف الثمانينات ثم سمحت لها بالدخول بشكل واسع). وفي سبيل ذلك فقد عمل هذا البلد على تهيئة المناخ الملائم لجذبها، حيث خفف قواعد الملكية ومنح المستثمرين الأجانب مزايا ضريبية، وقام بإلغاء ضريبة الأرباح مع تخفيف الحماية الجمركية وخفض الرسوم على الواردات، وأدت هذه الإجراءات إلى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ماليزيا لتصبح عام 1991 في المركز الثالث بين الدول النامية المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.[10]

وشكل الاستثمار الأجنبي المباشر الدافع الرئيسي للنمو في قطاع التصنيع بماليزيا، حيث نما هذا الاستثمار خلال خطة التنمية الخامسة 1986–1990 بمعدل 79% سنويا في قطاع التصنيع، وشكل 59% من إجمالي الاستثمارات في قطاع التصنيع للفترة

المذكورة[11].

ويمكن تلخيص أهم المحفزات التي أقرتها السلطات الماليزية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي[12]:

-سياسة رسمية جادة لجلب المستثمرين الأجانب

-المحفزات الضريبية المتضمنة في القوانين الجبائية والجمركية كقانون الجباية التجارية لسنة 1972.

-وتحظى الاستثمارات في التكنولوجيا الدقيقة وميادين البحوث والتطوير بتحفيزات هامة،كالإعفاء الضريبي المضاعف بالنسبة لمصاريف البحث، والإعفاء الجمركي للآلات والتجهيزات، وحتى المواد الأولية التي تستعمل لأغراض البحث. وسجل في الفترة من 1995 إلى 2000 استفادة 47 مشروع بحث بمبلغ قدره 244,3 مليون $ من هذه التحفيزات.

ومن بين التحفيزات التي أقرتها ماليزيا أيضا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:[13]

-تحرير القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، حيث يسمح قانون تشجع الاستثمارات للأجانب بالاستحواذ على نسبة 100% من حقوق الملكية في شركاتهم متى قاموا بتصدير 80% فما فوق من منتجات تلك الشركات.

-كما قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات ضمان الاستثمار مع ما يزيد عن 22 دولة تتعلق بحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري.

3-2- الاهتمام بالتصدير:

اعتمدت ماليزيا في استراتيجيتها التنموية التركيز على التحول من دولة منتجة ومصدرة للمواد الخام إلى دولة صناعية تكتسح صادراتها أسواق الدول المتقدمة، كما يوضح ذلك الجدول رقم 1 الذي يبين تطور كل من القطاع الصناعي والخدمات في ماليزيا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الناتج الداخلي الخام بنسبة 14% خلال 20 سنة.

جدول رقم 1: التحول الهيكلي للاقتصاد الماليزي من 1979 إلى 1999.

	1979	1989	1999
– مساهمة القطاع الزراعي في *PIB*	%24	%17	%10
– مساهمة القطاع الصناعي في *PIB*	%39	%42	%47
– مساهمة قطاع الخدمات في *PIB*	%37	%41	%43

المصدر: محمد بوجلال، مرجع سابق، ص 3.

وفعلا، وبعدما اتبعت ماليزيا سياسة إحلال الواردات لسنوات قليلة عقب الاستقلال، أحلت محلها « سياسة تكثيف الاستثمارات » الوطنية في الصناعات التي تملك مزايا تفضيلية في إنتاجها وتنمية صادراتها منها، وكانت البداية بالمواد الطبيعية المتوفرة على أراضيها حيث ركزت على تصدير ست سلع أولية: المطاط، زيت النخيل، التوابل، الكاكاو، جوز الهند والأخشاب، وتمكنت من أن تصبح من أكبر مصدري الأخشاب الصناعية والأثاث في العالم، وأكبر منافس للولايات المتحدة في تصدير الزيوت النباتية وأكبر مصدر للإطارات في العالم.

ثم جاءت النقلة النوعية في الصناعة الماليزية بفضل فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم مجموعة الحوافز الضرورية لجلبه كالحوافز الضريبية وإجراءات الملكية والمناطق الحرة (12 منطقة حرة)، ولقد كانت مساهمة هذه الاستثمارات فعالة جدا في مجال التكنولوجيا واستقدام المهارات التسويقية وتطوير الصادرات الماليزية إلى درجة أن الاقتصاد الماليزي أصبح من أكبر منتجي الموصلات، في العالم ومن أهم الدول المصدرة للتقنية في العالم حيث جاءت في المرتبة التاسعة ضمن ترتيب أكبر 30 دولة مصدرة للتقنية العالمية في العالم وفق تقرير التنمية البشرية لعام 2001 متقدمة على كل من إيطاليا والسويد والصين.[14] وحسب نفس التقرير فقد حازت الصادرات عالية ومتوسطة التقنية على نسبة 67.4% من إجمالي صادرات السلع .

وفي إطار تشجيع التصدير دائما، لم تعتبر الحكومة الماليزية الحصيلة الجمركية بندا هاما في تمويل الميزانية العمومية، لذلك فقد كانت تفرض الحماية الجمركية فقط على بعض المنتجات التي تستهدفها خطط التنمية (عكس الحال في غالبية الدول النامية)، كما استخدمت نظام تراخيص الاستيراد لتنظيم السوق المحلي، وتقديم التمويل للمصدرين والمنتجين من خلال مجلس تمويل الصناعة الماليزية الذي يقدم قروضا متوسطة وطويلة

الأجل للمصانع والمعدات، كما يقوم بالاكتتاب في الأسهم وذلك برأس مال من الحكومة الماليزية والبنك الدولي.

3-3- استيعاب التقدم التكنولوجي:

والدليل الواضح على هذه الاستيعاب ما سبقت الإشارة إليه من كون ماليزيا أصبحت دولة رائدة عالميا في مجال التقانية العالية, إذ تعد من أكبر منتجي الموصلات، كما أنها رتبت في المركز التاسع ضمن ترتيب أكبر 30 دولة مصدرة للتقنية العالمية في العالم وفق تقرير التنمية البشرية لعام 2001، ويعود ذلك إلى انفتاح اقتصادها على الخارج والعمل على الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وما تجلبه من مزايا تكنولوجية.

3-4- تحرير التجارة الخارجية:

ترتبط ماليزيا مع عشر دول في جنوب شرق آسيا باتفاقية لتحرير التجارة الخارجية بالكامل اعتبارا من عام 1995 لتصل إلى الإعفاء الكامل عام 2003 بالنسبة للدول النامية، وعام 2005 بالنسبة للدول الأقل نموا، وذلك في اتحاد آسيان. كما ترتبط أيضا باتفاق خفض التعريفة الجمركية مع استراليا ونيوزيلندا بنسبة 50% اعتبارا من عام 1993، مع سعيها إلى إزالة القيود الجمركية مع اليابان والصين وكوريا الجنوبية في إطار اتفاقية Asean+3.

إن التحرير التجاري يعتبر عاملا مهما في النهضة الماليزية، بسبب ما يوفره من نفوذ للسلع الماليزية إلى الأسواق الخارجية لاسيما في الدول المتقدمة، هذه السلع التي تحرص الدولة دائما على تمتعها بالجودة العالية حيث قامت في إطار هذا الغرض بتحويل هيئة المقاييس المعيارية الماليزية SIRIM إلى شركة مساهمة تدار بأسلوب القطاع الخاص وتعمل على تطبيق المقاييس المعيارية للجودة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان (الإيزو) على الصناعة والتجارة الماليزية، وتتولى هذه الشركة منح شهادات الجودة للشركات المحلية مع السهر على مطابقة مواصفات الجودة والمحافظة على البيئة، بل أكثر من ذلك فقد قامت هذه الشركة بوضع مواصفات قياسية إضافية انطلاقا من طابع تكوين المجتمع الماليزي، مثل مواصفات السلع الغذائية التي تطابق الشريعة الإسلامية، ومواصفات الآداب العامة وتعدد الثقافات.

ويسجل الدور الكبير الذي لعبته "هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية" المعروفة ب"ماتريد" في ترويج وتشجيع التجارة الخارجية الماليزية، بتقديم المعلومات للمصدرين والموردين والعمل على إيجاد قاعدة معلومات لمساعدتهم، وإجراء دراسات عن الأسواق الخارجية للمنتجات الماليزية من أجل تحسين وضعها التنافسي، والقيام بتنظيم برامج بغرض رفع مهارات المصدرين المحليين في مجال التسويق الدولي[15].

I. تجربة الانطلاق الاقتصادي في كوريا الجنوبية

نجحت كوريا الجنوبية بالرغم من قلة مواردها الطبيعية وارتفاع أعداد سكانها من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لافتة للانتباه، وأصبح هذا البلد الذي خرج من حرب مدمرة، وكان متوسط الدخل فيه لايتجاوز 87 دولارا يحتل مراتب عالمية مرموقة، حيث استطاع بعد ثلاثين عاما من العمل المتواصل أن يحقق متوسط دخل فردي يتجاوز 10 آلاف دولار[16]، وأن يصبح عضوا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وأن يصبح أيضا دولة متقدمة صناعيا تحتل المرتبة الثانية عالميا في صناعة السفن والمرتبة الرابعة في صناعة النسيج الاصطناعي، والمرتبة الخامسة عالميا في صناعة السيارات.

1. دور الاهتمام بالتعليم في تحقيق النهضة الكورية

وضع مخططو التنمية الكورية موضوع تعزيز قدرات الفرد الكوري المعرفية ورفع كفاءة القوى العاملة بالتعليم في أولى درجات سلم اهتماماتهم، وكان للدولة الدور البارز في الاهتمام بتعميم التعليم، مدعوما بمساهمة كبيرة من الأسرة الكورية التي تخصص القسط الأكبر من ميزانيتها لتعليم أبنائها، معتقدة اعتقادا قاطعا أن الاستثمار في التعليم هو استثمار في مستقبل الأسرة، ويمكن القول أنه في لحظة انطلاقها الاقتصادي تميزت كوريا بمستواها العالي من رأس المال البشري[17]، هذا المستوى الذي يجد جذوره في تعميم التعليم منذ العهد الاستعماري.

ففي عهد الاستعمار الياباني للبلد، استعملت اليابان التعليم كأداة للتمدن السياسي وطورته ليلبي احتياجات الزراعة العصرية والتصنيع، فأنشأت 306 مدرسة ابتدائية مجانية بمستوى عال، وفي عام 1937 تم إحصاء 2600 مدرسة ابتدائية في 2493 بلدية. كما أصبح التعليم إجباريا في السنوات الأخيرة من الاستعمار، وكان حوالي 50% من الأطفال في سن التمدرس يتلقون تعليما ابتدائيا عام 1944، وهي وضعية تنافسية مقارنة بالدول النامية الأخرى المستعمرة.

وفي سنة 1944 قدر معدل الأمية بـ 22% وكان عدد الطلبة المسجلين في الثانويات والجامعات يقدر بـ 83.514 و7.819 طالبا على التوالي. وكانت الجامعات مجهزة بالهياكل القاعدية العصرية التي سمحت بتنميتها بسرعة بعد الاستقلال.

وفي إطار ترقية النشاط الزراعي العصري أنشأ اليابانيون العديد من المدارس الريفية لتعليم التقنيات المتقدمة للإنتاج، وهو ما لعب دورا هاما في التنمية الزراعية بكوريا،كما ساهم اليابانيون أيضا في رفع نوعية اليد العاملة في الصناعة من خلال إنشاء مدارس مهنية ضمت 34.743 طالبا حتى عام 1943، وشكل الكوريون آنذاك 91% من التقنيين الذين تم إحصاؤهم. وأكثر من ذلك فإن الكوريين العائدين إلى الوطن (1.100.000كوري) بعد أن عملوا في اليابان، ساهموا في تكوين اليد العاملة الرفيعة النوعية. إن هذه الوضعية مكنت من القول أنه لايوجد بلد مستعمر في آسيا ولا إفريقيا يضاهي كوريا في مجال الامتيازات المحققة من العهد الاستعماري.

وفي الفترة التي كانت فيها كوريا تحت سلطة الأمريكيين، وضع الأمريكيون برامج للمعرفة ووسعوا التعليم وجعلوه إجباريا في الابتدائي، مع تكوين المعلمين الكوريين لإعداد محتوى البرامج المقررة، كما لعبت المساهمات المالية الأمريكية دورا هاما في هذا المجال، حيث اضطلعت بالتكاليف الكاملة لطبع 15 مليون دليل، وبثلثي مصاريف سير المدارس الابتدائية، وبمنحة سنوية لكل تلميذ ، وكانت النتائج المباشرة لكل هذه الأنشطة أن تزايد عدد المتمدرسين في الابتدائي من 1,3 مليون عام 1945 إلى 2,3 مليون عام 1948.وبعد الاستقلال واصلت الحكومة الكورية الجهود المبذولة لترقية التعليم، وتمكنت من تحقيق مستوى قريبا جدا من المستوى العالمي سنة 1960، حيث بلغت نسبة التعليم 80%.

وتجدر الإشارة إلى أن كوريا الجنوبية التي تمكنت من ترقية التعليم بشكل كبير جدا، بالرغم من ضعف ناتجها الداخلي الخام إذا ما قورنت بدول أخرى، قد قام فيها المجتمع بدور كبير في تمويل التعليم وتعليمه، بالإضافة إلى دور المساعدات الخارجية أيضا. فالنفقات العمومية المخصصة من طرف الدولة للتعليم لاتشكل في الحقيقة سوى نسبة قليلة من النفقات الإجمالية للتعليم، حيث كانت التكاليف المتعلقة بالمدارس الابتدائية مثلا مقسمة بين الدولة (15%) والجماعات المحلية (10%) وجمعيات أولياء

التلاميذ (75%) عام 1949، ولا تعتبر مساهمة الدولة هامة إلا في التعليم الثانوي.

أما المساعدات الأمريكية فقد لعبت دورا معتبرا في تنمية التعليم بكوريا حيث أنفق 70 مليون $ في هذا الغرض، منها 17 مليون $ وجهت لجامعة سيول تحت شكل مساعدات تقنية وبنى قاعدية، هذا بالإضافة إلى مصاريف المنح المخصصة لتكوين الأساتذة بالخارج.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن تكاليف التعليم كانت رخيصة في كوريا مقارنة بدول أخرى، ففي سنة 1965 كانت تكلفة التعليم الابتدائي تقدر بـ 7 دولار للتلميذ، بينما قدرت في المغرب والعراق والبيرو بـ 50$ ، 80$ و24$ على التوالي[18]، ويرجع انخفاض تكاليف التمدرس بكوريا إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي:

- **المساعدات الأمريكية التي أشرنا إليها.**
- **الإرادة القوية للمدرسين للعمل ولو بأجور زهيدة.**
- **العدد الكبير من التلاميذ داخل القسم الواحد.**

وفيما يتعلق بأثر التعليم على النمو الاقتصادي، فإن التطور الهائل الذي عرفه التعليم في كوريا أدى إلى وجود مخزون هائل من اليد العاملة ذات الكفاءات المؤهلة لإحداث الانطلاق الاقتصادي، وقد درس MC.Ginnetal (1980) أثر التعليم على النمو الاقتصادي في كوريا استنادا إلى طريقة دينسون وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 2: أثر التعليم على نمو PNB في كوريا الجنوبية. الوحدة: نسبة مئوية

	1974–1960	1966–1960	1970–66	1974–70
معدل النمو السنوي لـ PNB والعوامل				
* PNB	9.07	7.25	10.78	10.41
* رأس المال	7.19	3.75	10.43	9.27
* العمل	3.55	2.11	6.26	3.06
* التعليم	1.18	1.72	0.82	0.73
توزيع نمو PNB حسب العوامل				
* رأس المال	2.88	1.50	4.17	3.71
* العمل	2.13	1.27	3.76	1.84

* التعليم	0.71	1.03	0.49	0.44
* عوامل أخرى	3.35	3.45	2.36	4.15
مساهمة العوامل في نمو PNB				
* رأس المال	31.80	20.7	38.7	36.6
* العمل	23.50	17.5	34.9	18.1
* التعليم	7.80	14.2	4.5	4.30
* عوامل أخرى	36.90	47.6	21.9	40.90

***Source** : Herin jatovo Ramiavison, Le rôle des conditions initiales dans la croissance économique rapide de l'après Guerre en Asie de l'Est: Cas de la COREE Du SUD, Revue Région et développement, N° 15/2002, P :19*

فنلاحظ من الجدول أنه وإن كان الأداء الاقتصادي في كوريا سنوات الستينيات والسبعينيات قد ارتبط بالتراكم السريع لرأس المال، إلا أن مساهمة التعليم في النمو كانت معتبرة حيث قدرت بـ 7.8% من PNB للفترة 60–1974 وكانت جد مرتفعة في الست سنوات الأولى (14.2 %) زيادة على كونها كانت أكثر ارتفاعا من مساهمة عوامل أخرى كالاستقرار السياسي والفعالية الادارية.

2. دور الاستثمار في الصناعات الموجهة إلى التصدير في نجاح كوريا

عملت كوريا الجنوبية في إطار انطلاقها الاقتصادي على وضع أسس تصنيع قوي، حيث نجحت الخطة الخماسية الأولى للتنمية (1962–1966) في إرساء قواعد بناء صناعي نقل الدولة من الاعتماد على المواد الزراعية إلى الاعتماد على تصنيع حديث متوجه للتصدير.

ومن خلال الخطة الاقتصادية الثانية (1967–1971) ركزت الحكومة الكورية على هذا المنحى وقامت بتحويل سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير، وبدعم القدرة التنافسية للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية من خلال اتباع نظام سعر الصرف الحر، وتوفير التمويل اللازم للصادرات قصيرة المدى، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي. كما قامت بإنشاء هيئة ترويج التجارة الكورية المعروفة بـ "كوترا" "Corporartion Korea's Trade Promotion"

سنة **1962** بهدف توسيع أسواق المنتجات الكورية بالخارج، وتأسيس بنك التصدير والاستيراد عام **1969** لأجل توفير التمويل اللازم للصادرات الكورية. وقد تميزت هذه المرحلة من نمو الاقتصاد الكوري بالتركيز مبدئيا على الصناعات الخفيفة ذات الكثافة العمالية كصناعة النسيج والملبوسات.

ومع الخطة الخماسية الثالثة (**1972–1976**)، تم التحول بصفة منتظمة نحو الصناعات الثقيلة والصناعات الكيمياوية، والاهتمام بزيادة مساهمتها في السلع التصديرية، حيث بلغت في منتصف الثمانينات حوالي نصف صادرات كوريا، كما أعطيت أولوية خاصة لدعم صناعات الحديد والصلب والمعادن والمعدات وبناء السفن.

ومع صدور قانون **1986** المتعلق بتشجيع الاستثمارات في قطاعات صناعية معينة، تدعمت التنمية التقنية في القطاع الصناعي الكوري وتحسن الوضع التنافسي لاقتصاد كوريا دوليا. وبنهاية عقد الثمانينات شكلت مساهمة الصناعات الثقيلة والكيمياوية **53.6**% من إجمالي الصادرات الكورية[19].

وفي ظل الاستجابة لتحديات العولمة وتطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، قامت كوريا بإعادة تنظيم قطاعاتها الصناعية بما يتلاءم والمتطلبات الراهنة للاقتصاد العالمي، حيث اعتمدت خطة جديدة تركز على تطوير التكنولوجيا الصناعية وتعزيز صناعة المعدات والماكينات، وخلال الفترة **1993–1999** تغيرت هيكلة الصناعة بصفة كبيرة، حيث انخفضت مساهمة الصناعات الخفيفة من **28.3**% عام **1993** إلى **23**% عام **1999**، مقابل ارتفاع واضح لمساهمة الصناعات الثقيلة والكيميائية من **71,7**%سنة **1993** إلى **77**% سنة **1999**. أما الصناعات الأولية فقد عرف نصيبها تراجعا ملحوظا منذ الخطة الاقتصادية الثانية، حيث انتقل من **31,5**% عام **1970** إلى **15,7**% عام **1980**، ثم إلى **5** %عام **2002** [20].

إن النجاح الصناعي في كوريا يمكن إرجاعه إلى عوامل متعددة منها:

–الدور الكبير الذي لعبته اليابان في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث عملت الاستثمارات اليابانية على توطين التقنية وتسريع استيعابها.

–الدور الذي قامت به الحكومة في مجال تقديم الدعم القوي للصناعات الاستراتيجية في بداية انطلاقها.

–التركيز على دعم التعليم وتطويره وتحسين مدخلاته، إلى جانب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتأهيل وتدريب العمالة.

–الإصلاحات الهيكلية للقطاع المالي، حيث حرصت كوريا على تحقيق ديناميكية المؤسسات المالية من خلال إخضاعها لرقابة جيدة تجسدت في تكوين لجنة المراقبة المالية التي عملت على إرساء ممارسة مصرفية عالمية، وأوجدت نظاما جديدا من اللوائح والرقابة العقلانية، ووضعت جدولا زمنيا لتنفيذ الإصلاحات. وفي إطار تطبيق الإصلاحات في القطاع المالي أغلقت الحكومة عددا من المؤسسات المالية غير المجدية، وقامت بإخضاع البنوك لإجراءات علاجية صارمة فرضتها لجنة المراقبة المالية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات المالية غير المصرفية، وإيقاف نشاط المؤسسات غير المجدية حيث بلغ عدد المؤسسات المالية غير المصرفية التي أوقف نشاطها أوتم سحب رخصها ما يقارب 640 مؤسسة.

3. دور الاستثمار الأجنبي المباشر واكتساب التكنولوجيا

3–1– الاستثمارات الأجنبية:

تعتبر قدرة الاقتصاد الكوري على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها من أهم العوامل التي هيأت لانطلاقه في زمن قياسي مقارنة بغيره من الاقتصاديات النامية.

فمنذ إصدار قانون حرية الاستثمار الأجنبي عام 1984 عملت الحكومة الكورية على توفير كل متطلبات المناخ الاستثماري الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية، كفتح أكبر عدد من الصناعات للمستثمرين الأجانب، ومراجعة قانوني الاستثمار الأجنبي، وتنمية رأس المال الأجنبي في الربع الأول من عام 1988، والتي نتج عنها فتح قطاع التصنيع بالكامل وتحريره، كما قامت الحكومة بإلغاء قانون إدارة معدل الصرف الأجنبي واستبداله بقانون تعامل الصرف الأجنبي الذي سمح بتنفيذ إجراءات تنفيذ تحرير رأس المال الحسابي وتوسيع دائرة السوق المحلي لتبادلات الأجنبية.

وأثمرت هذه الجهود وغيرها في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على كوريا، حيث زادت بمعدل منتظم منذ عام 1984، وبلغت 15,2 بليون دولار عام 2000، و11,2 بليون دولار عام 2001، وأصبحت المشاركة الفعالة للاستثمار الأجنبي تمثل عاملا حاسما في الاقتصاد الكوري[21].

3-2- الاهتمام بالعلوم واكتساب التكنولوجيا:

لعب توظيف التجربة التاريخية والاستفادة منها دورا هاما في التطور الصناعي الحاصل في كوريا، حيث استفاد هذا البلد من الاستثمارات اليابانية والأمريكية في استيعاب التقنية وتحسين منتجاته الصناعية، وبالتالي عزز من المزايا التنافسية لصناعاته في الأسواق العالمية.

ولازالت كوريا الجنوبية تواصل تعزيز قدراتها التكنولوجية من خلال الاستثمار في البحث العلمي وتوظيفه لخدمة التطور الاقتصادي، حيث أسست مجلس الرئاسة الاستشارية للعلوم PACST في أفريل 1999، لإجراء التنسيق الكلي بين العلوم المدرسة وطنيا وسياسة التكنولوجيا، حيث يسهر بشكل رئيسي على تحقيق التوافق بين السياسات الكلية لتطوير العلوم والتكنولوجيا، وعلى وضع أولويات برامج الأبحاث والتنمية الوطنية. وبفضل الخطة التي اعتمدتها الدولة تحت شعار "خطة طويلة المدى لتنمية العلوم والتنمية الوطنية" سنة 1999، وبفضل الاستثمارات المتواصلة في الأبحاث والتي مثلث 2,91% من إجمالي الناتج المحلي لكوريا في نهاية عام 2001، تمكنت كوريا من أن تصبح إحدى الدول السبع المتقدمة تكنولوجيا.

4. المشاركة الشعبية: **من أهم الميزات التي أسهمت بدور بارز في الانطلاق الاقتصادي بكوريا، المناخ الاجتماعي الملائم للتنمية، متجسدا في الخصائص التي يتمتع به الإنسان الكوري، والاستقرار، والتفاف المجتمع حول أهداف الخطة التنموية للبلد.**

فلقد شهدت كوريا استقرارا سياسيا سمح للحكومة باعتماد برنامج طموح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الحرص على شحذ همة قوة العمل ورفع كفاءتها الإنتاجية بالتعليم والتدريب والتأهيل الفني[22].

وتتميز كوريا الجنوبية بأيد عاملة رخيصة التكلفة، عالية المهارة ومنضبطة الأداء، يضرب بها المثل بين الدول النامية في الكدح وتمجيد العمل، حيث تصل ساعات عمل العامل الكوري إلى 54 ساعة في الأسبوع بمعدل 9 ساعات في اليوم إذا اعتبرنا ستة أيام عمل في الأسبوع.

وهنا يبرز جانب هام للانطلاق الاقتصادي، ويتعلق بالقيم التي يؤمن بها أفراد الجماعة الوطنية ودورها في التفاف هذه الجماعة حول أهداف الخطة التنموية، مما يشكل عاملا مسرعا للانطلاق، حيث يقف انتشار القيم المعادية للتنمية في العديد من الدول

النامية عائقا كبيرا أمام تنفيذ برامجها التنموية. وقد أشرنا في عنصر التعليم إلى أن أحد أسباب تطوره في كوريا، الرغبة القوية للمعلمين الكوريين في العمل ولو بأجور زهيدة.

ومما يبين بوضوح المشاركة الشعبية في التنمية بكوريا، ما يسمى بمجموعات الشيبول "chaebol" التي عملت الحكومة في مطلع الستينات على تكوينها كقاعدة للتصنيع السريع وتحقيق التنمية الاقتصادية، وهى عبارة عن مجموعة من الشركات التي تملكها وتديرها عائلة تسيطر على صناعة معينة وتحتكرها. وتقوم البنوك الحكومية بتوفير التمويل اللازم لشركات الشيبول من خلال ما تقدمه لها من تسهيلات تمويلية بمعدلات فائدة منخفضة، مقابل اتباعها لاستراتيجية الحكومة في مجال التصنيع الموجه للتصدير.

إن مجموعة الشيبول قامت بدور كبير من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تصنف مجموعات الشيبول الكورية (هيونداي، دايو، جولد ستار) اليوم ضمن قائمة أكبر 100 شركة صناعية في العالم، وتضم خمس مجموعات منها 210 شركة، وتسمح هياكلها الصناعية الكبيرة والمتنوعة باستحواذ الصناعة الكورية على حصة كبيرة من السوق العالمية، وتستطيع بجدارة أن تعوض الخسارة في أي شركة فرعية من خلال أرباح الشركات الفرعية الأخرى.

ومن الناحية الاجتماعية، فإن هذه المجموعات تقوم بتوفير العديد من فرص العمل، وتوفير الضمان الاجتماعي للعمال (الإسكان، الرعاية الصحية، منح التقاعد، تكاليف تعليم أبناء العمال...الخ)،[23].

II. التجربة الصينية

قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 كانت الصين أشبه بعملاق فقير ضعيف للغاية، وكان تعداد سكانها لا يتجاوز 500 مليون نسمة، مع اقتصاد يركز على بعض المنتجات الصناعية، ولكن وبعد أكثر من خمسين سنة أصبحت الصين اليوم إحدى الدول الاقتصادية الكبرى، ذات القدرة التنموية الكامنة في العالم، و بفضل تسع خطط خماسية أنجزتها الصين ما بين 1953–2000 تمكنت من جذب اهتمام العالم وإرساء أسس اقتصاد قوي يهدد أقوى الاقتصاديات في العالم.[24]

ويشير تقرير مؤسسة برايسووتر هاوس للاستثمارات والأعمال أنه من المتوقع أن يتنامى الاقتصاد الصيني بسرعة حتى يتجاوز كافة الدول المتقدمة بحلول 2050،كما يتوقع

تضاعف حجمه ما بين 2005 و2050، وإذا صحت التقديرات فإن الصين ستتقدم الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا بحلول عام 2020، إن هذا التحول الكبير الذي نقل الصين من بلد زراعي متخلف بالدرجة الأولى، إلى لاعب أساسي في التجارة الدولية، يدفع إلى التساؤل عن العوامل الكامنة وراء هذا النجاح، والتي مكنت بلدا ناميا من تحقيق انطلاق اقتصادي جعله يصل إلى مصاف الدول المتقدمة.

1. مظاهر النجاح الكبير للتجربة الصينية

خلال الثلاثين سنة الأولى التي أعقبت تأسيس الصين الجديدة، ظلت الحكومة الصينية تطبق نظام الاقتصاد المخطط، حيث كانت أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجالات تحدد مركزيا وتنفذ بتدخل مطلق ورقابة صارمة لأجهزة الدولة، مما قيد حيوية النظام الاقتصادي تقييدا شديدا وأبقى الصين في دائرة التخلف.

لكن وبداية من سنة 1978، التزمت الصين تطبيق سياسة شاملة للإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الخارج، واختارت لنفسها نموذجا تنمويا خاصا يحتل موقعا وسطا بين الرأسمالية التقليدية والاشتراكية التقليدية وهو ما عرف بنظام "اقتصاد السوق الاشتراكي"، هذا المفهوم الذي حدد تصوره "دنج هيساوبنج" بقوله: (التخطيط والسوق هما وسيلتان من وسائل الاقتصاد ولا يوجد أي اختلاف طبيعي بين الرأسمالية والاشتراكية، لأن الاقتصاد المخطط ليس مرادفا للرأسمالية حيث يوجد التخطيط أيضا في الرأسمالية، كما أن اقتصاد السوق ليس مرادفا للرأسمالية لأن "السوق" يوجد أيضا في الاشتراكية).[25]

إذن فلقد تم التحول في الصين وفق الفكر الصيني ولم يرتم في أحضان الرأسمالية، كما أنه لم يظل متشبثا بالاشتراكية، بل انطلقت الصين من فكرة أن كلا من الرأسمالية والاشتراكية ليست عقيدة، ولكنها صيغة قابلة للتطوير والتشكيل وفقا لظروف المجتمع الذي تطبق فيه[26].

إن هذا الفكر الصيني كان واضحا في ملامح التحولات التي عرفها هذا البلد ومن أهمها:[27]

✓ اتباع أسلوب التدرج في الانفتاح، حيث اختارت الصين أسلوب التنمية متعددة السرعات، فقررت أن تكون الأقاليم الشرقية والجنوبية هي ميدان تجاربها الانفتاحية في

المجال الاقتصادي، ثم تنتقل هذه التجربة في حالة نجاحها إلى أربع مقاطعات أخرى، ثم إلى سبع مقاطعات، ثم إلى عشر مقاطعات لتعمم بعد ذلك إذا تأكد نجاحها.

✓ لم تفتح الصين الباب بمصراعيه لرأس المال الأجنبي، وإنما فتحت الطريق أمام قيام مشروعات جديدة تحتاج بالفعل إلى الاستثمار الأجنبي، وذلك وفق خطط مدروسة ومحكمة، لذلك نجدها لم تعرض مصانعها وشركاتها القائمة للبيع حتى الخاسرة منها، كما أنها أبعدت بعض المجالات بالكلية عن رأس المال الأجنبي كالصحة والتعليم و التغذية، واستطاعت بذلك حماية المواطن الصيني وثقافته وطريقة تفكيره من الأفكار الواردة والتي تؤثر سلبا على تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

وعلى سبيل المثال فإن نقل التكنولوجيا والخبرات الأجنبية، الذي تتنافس الدول في فتح الباب على مصراعيه لجذبها، تعاملت معها الصين بقدر كبير من الانتقائية، باختيار ما يناسب المجتمع الصيني فقط[28].

✓ أبقت الصين على أهم السياسات التجارية التي تقيد الواردات كخيار تستعمله في حالة تعرض قطاعات الإنتاج الوطني لأضرار بسبب هذه الواردات، وقد طبقت هذه السياسات على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها التي تعتبر من أهم الشركاء التجاريين للصين.

لقد أدركت الصين منذ بداية ثورتها التصحيحية أن أساس النجاح يكمن في مراعاة الخصوصية الصينية في الإصلاح، والتي عبر عنها "دنج هيسيا وبنج" بقوله: "ليس مهما أن يكون القط أبيضا أو أسودا بل المهم أن يأكل الفئران"، إن هذه الخصوصية التي ترسخت في أذهان الصينيين والتي جعلتهم يتفانون في العمل بالرغم من الأجر الزهيد الذي يتقاضونه، حيث أن العامل الصيني يتقاضى في الساعة أقل من 40 سنتا من الدولار، وهو لا يقل مهارة عن نظيره الأمريكي الذي يتقاضى أجرا يتراوح بين 8 و11 دولارا في الساعة، يرجع إليها جزء كبير من التنمية السريعة التي عرفتها الصين، حيث جعلت من تحدي الصين ومنافستها أمرا غاية في الصعوبة[29].

إن الانطلاق الاقتصادي الباهر الذي حققته الصين يتجلى في مظاهر عدة يمكن الإشارة إلى بعضها كما يلي:

▪ تطور الناتج الداخلي الخام (PIB) للصين بـ 9% في المتوسط منذ 25 سنة، وقد حددت الصين عام 2005 هدف مضاعفته أربع مرات إلى أفق 2020، وهو الأمر الذي متى تحقق فإن الصين ستصبح ثاني اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة[30].

▪ وإذا استندنا إلى معيار تكافؤ القدرة الشرائية (PPA)، فإنه يمكن القول أن الوزن الاقتصادي للصين تضاعف تقريبا حيث انتقل من 5.1% من PIB العالمي سنة 1985 إلى 12.5% عام 2003، وهو ما سمح للصين بأن تتقدم اليابان منذ 1995، وأن تقترب من مستوى الاقتصاد الأمريكي.

وحسب ما يبينه الحدول رقم 3 فإن الدخل الفردي السنوي الخام (بمقياس القدرة الشرائية) تصاعف خمس مرات تقريبا ما بين 1990 و 2007،[31] وبفضل التصنيع المتسارع بالصين فإن الاقتصاد الصيني مقاسا بمعيار PPA يتوقع أن يتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية إلى أفق 2018.

▪ تساهم الصين بثلث نمو الاقتصاد العالمي، وبفضلها تم إنقاذ الاقتصاد العالمي من الانحدار مع الاقتصاد الأمريكي نهاية 2001، ورغم الهزات القوية التي تعرضت لها أغلب الاقتصاديات بسبب الأزمة العالمية الأخيرة في 2008، إلا أن الاقتصاد الصيني تمكن من الحفاظ على قوة دفع النمو الاقتصادي بشكل مطرد، ونظر إليه الخبراء كحل أساسي لإنقاذ الاقتصاد العالمي من الأزمة بفضل احتياطاته الكبيرة من العملة الصعبة التي تجاوزت 2 تريليون دولار. و يبين الجدول رقم 3 تزايد مساهمة الاقتصاد الصيني في نمو الاقتصاد العالمي مقارنة بالولايات المتحدة ومنطقة الأورو واليابان.

جدول رقم 3: تطور مساهمة الصين في نمو PIB العالمي

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	الصين	الولايات المتحدة	منطقة الأورو	اليابان
89–85	11,8	19,7	14,1	9,5
94–90	23,1	14,6	13,2	6,1
99–95	22,8	22,9	11,3	2,3
04–00	30,2	13,8	6,5	2,9

2003	29,7	16,4	2,1	2,4
2004	22,2	18,5	7,4	4,0

***Source** : martin Lefebvre, la croissance effrénée de l'économie chinoise : essor ou sur chauffe,*

site :http.//www.desjardins.com/fr/apropos/etudes économiques/actualités/poin vue économique/pve20210.

▪ تعتبر الصين أكبر منتج وأكبر مستهلك للحديد والصلب في العالم، كما تصنف من بين أكبر الدول المستهلكة للألمنيوم، الزنك و النحاس والإسمنت، كما سمحت لها احتياجاتها المتزايدة من الطاقة باحتلال المرتبة الثانية عالميا في استهلاك البترول مقارنة بدول أخرى.

▪ عرفت صادرات الصين من السلع ارتفاعا ملحوظا وانتقلت من 9.75 مليار دولار عام 1978 إلى 593.37 مليار دولار عام 2004[32]، وهو ما سمح لها بتركيم احتياطات صرف بلغت 13,2 شهر واردات عام 2006[33].

▪ تعتبر الصين أكبر مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، حيث ارتفع حجم استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية من 3,4 مليار $ عام 1990 إلى 45,6 مليار عام 1998[34]، وسيتم التطرق بنوع التفصيل لهذه النقطة لاحقا.

2. دور الانفتاح على الخارج والاندماج عالميا في نجاح الانطلاق الاقتصادي بالصين.

ساهمت العديد من العوامل في تحقيق الانطلاق الاقتصادي الناجح بالصين، وبلوغها المستوى الكبير الذي هي عليه الآن عالميا، ومن أهم هذه العوامل وأبرزها انفتاحها على الخارج واندماجها في الاقتصاد العالمي، إذ يعد ذلك من الخطوات الهامة التي انتجهتها الصين في مسيرتها الإصلاحية.

بدأت الصين انفتاحها بصفة متدرجة تعتمد على التجريب قبل الوصول إلى مستوى الانفتاح الكبير جدا (والذي هي عليه اليوم)، حيث في جويلية 1979 قرر كل من مجلس أعمال الدولة واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي إنشاء مناطق خاصة للتصدير في كل من: Shenzhen، Zhuhai، Shantou و Xiamen. ثم في ماي 1980 تحولت إلى مناطق اقتصادية خاصة مسجلة الخطوة الفعلية الأولى لانفتاح الصين، و في أفريل 1983 وافق

المجلس واللجنة على منح نفس نظام الامتياز لجزيرة هينان Hainan التي أصبح إقليمها (بعد اعتماده في الدورة السابعة للتجمع الوطني) أكبر منطقة اقتصادية خاصة في الصين بعد سنة من التاريخ السابق، و بالضبط في ماي 1984 وافقت اللجنة المركزية للحزب ومجلس أعمال الدولة على الفتح الكلي لـ 14 مدينة ساحلية من بينها Shanghai، Tianjin، Dalian و Qingdao، كما سمحا بخلق مناطق اقتصادية ساحلية مفتوحة بشكل كامل. وفي جوان 1992 وافق كل من المجلس واللجنة على فتح خمس مناطق مينائية، ليتلوها بعد ذلك فتح 17 إقليما، ومناطق حدودية مختلفة[35].

وفي عام 2001، تعمق اندماج الصين في الاقتصاد العالمي بانضمامها إلى المنطقة العالمية للتجارة OMC، ليعلن مؤتمر الحزب في نوفمبر 2002 عن دخول الصين مرحلة جديدة تتطلب رفع مستوى انفتاحها، والتكيف مع عولمة الاقتصاد، ومع الوضعية الجديدة المرتبطة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والمشاركة بصفة واسعة ومعمقة وبمستوى عال في التعاون الاقتصادي والتكنولوجي العالمي، والاستخدام الكامل للأسواق الداخلية والدولية، وتحسين تخصيص الموارد، واستعمال الانفتاح كأداة لتثمين الإصلاح والتنمية.[36]

وفي سنة 2004، قدر مستوى انفتاح الاقتصاد الصيني بـ 60% من PIB مقابل 10% سنة 1978، وهي نسبة تعني درجة عالية من الانفتاح تجاوزت حتى مستوى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية[37].

كان يعتبر اقتصاد الصين من الاقتصاديات التي تتنامى فيها التجارة الخارجية بصفة سريعة جدا، حيث انتقلت التبادلات من 20.64 مليار دولار عام 1978 إلى 1154.79 مليار دولار سنة 2004، أو بعبارة أخرى تضاعفت التجارة الخارجية للصين بـ 57 مرة خلال 27 سنة. وحسب منظمة التجارة العالمية فإنه يلزم الولايات المتحدة الأمريكية مدة 20 سنة حتى تضاعف تجارتها الخارجية من 100 إلى 1000 مليار دولار، وألمانيا مدة 26 سنة، بينما تكفي الصين مدة 16 سنة لبلوغ هذه العتبة.[38]

ولقد كان لانفتاح الصين آثار واضحة على النمو السريع الذي عرفته في السنوات الأخيرة، و الذي شد انتباه العالم إليها، و من بين هذه الآثار نذكر ما يلي:

✓ الارتفاع الواضح لصادرات الصين إلى أكثر من 35% عام 2004، والتي تشكل المورد الهام للنمو الاقتصادي الصيني. و تعتبر دول آسيا الشريك الرئيسي للصين، حيث

استحوذت على 50% من التبادلات التجارية للصين للفترة ما بين 2001 و2005،كما تعتبر الصين اليوم أحد الشركاء الرئيسيين لعدد متزايد من دول آسيا من بينها ماليزيا، سنغافورة، تايلندا و فييتنام، وهي أيضا الشريك التجاري الرئيسي لليابان وكوريا منذ 2004، وشكلت سنة 2005 السنة السابعة على التوالي لارتفاع تبادلات الصين التجارية مع اليابان والتي بلغت رقما قياسيا مطلقا قدر بـ189,3 مليار $.[39]

✓ تنامي الاستثمارات الصينية المباشرة في العديد من الدول، وتعتبر آسيا المستقبل الأول لهذه الاستثمارات بنسبة 45%، ثم أمريكا اللاتينية بنسبة 39%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 8% وأخيرا أوروبا بنسبة 4%.[40]

✓ ومن بين آثار انفتاح الصين على الخارج أيضا تزايد أعداد الطلبة الصينيين بالخارج بصفة لافتة، حيث انتقلت من 860 طالبا عام 1978، إلى 125000 طالبا عام 2002، أي تضاعفت بـ144 مرة خلال 25 سنة. وخلال الـ25 سنة الأخيرة غادر أكثر من 583000 شخصا الصين لمتابعة دراسات في أكثر من 100 دولة أجنبية، وبالمقابل ارتفعت أعداد الطلبة الأجانب الوافدين إلى الصين بصفة تدريجية، واستقبلت الصين خلال الـ 24 سنة الممتدة بين 1979 و2002 حوالي 542000 طالبا في مختلف التخصصات. وفي سنة 2002 وحدها استقبلت 395 هيئة علمية عليا وهيئات تعليم موزعة على 31 إقليم صيني ما يقارب 85829 طالبا قادمين من 175 دولة.[41]

✓ من الآثار أيضا أن الانفتاح على الخارج هيأ تنمية سريعة لقطاع السياحة الصيني، حيث انتقل العدد السنوي للسياح في الفترة 1978–2002 من 1.809.200 سائحا إلى 97.908.300 سائحا، بمجموع إجمالي قدر بـ 910 مليون سائحا خلال 25 سنة، وبمعدل تزايد سنوي يقدر بـ 20,3%. وخلال نفس الفترة فإن العملة الصعبة المجلوبة إلى الصين من طرف السياح الأجانب انتقلت من 263 مليون $ إلى 20,385 مليار$، بمجموع كلي قدر بـ 146,9 مليار$، إن هذه الوضعية سمحت للصين بالانتقال من الرتبة 48 عالميا من حيث عدد السياح، والمرتبة 41 من حيث إجمالي العملة الصعبة التي تدرها السياحة، إلى المرتبة الخامسة عالميا في كل منهما.

3. الدور الفعال للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتقدم التكنولوجي

3–1– قوة اجتذاب الاقتصاد الصيني للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

إن اندماج الاقتصاد الصيني وانفتاحه على العالم جعل من الصين البلد النامي الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تضاعفت حصتها منها بحوالي 58 مرة ما بين 1983 و2002، منتقلة من 920 مليون $ إلى 52.743 مليون $، وحسب إحصائيات 2002 فإن الصين رخصت لـ424.196 مستثمرا أجنبيا بإنجاز مشاريع على أراضيها، وقدرت رؤوس الأموال المستثمرة فعلا بـ 447.966 مليون $، ومن بين 500 أكبر شركة في العالم يوجد 400 شركة مستثمرة في الصين في أكثر من 2000 مشروع[42].

إذن فقد حرصت الصين في انطلاقها الاقتصاد على تشجيع الاستثمار الأجنبي باعتباره وسيلة لإعادة هيكلة المشروعات الصناعية وتحقيق تنمية اقتصادية سريعة شريطة أن تتجه هذه الاستثمارات في مسار استراتيجية التنمية وتركز على الكفاءة النوعية. ولقد أصبحت المشروعات الممولة من خارج الصين قوة دفع لتطوير التجارة الخارجية إذ زادت صادرات هذه المشروعات مابين 1980–1990 من 0.1 % إلى 12.6% من إجمالي إنتاج البلد، وفي عام 1990 زادت الضرائب المدفوعة من هذه المشروعات بنسبة 33,7% وهو ما يساوي 16% تقريبا من إجمالي الضرائب المدفوعة من القطاعات التجارية والصناعية في الصين، وبلغت قيمة الواردات والصادرات لهذه المشروعات 174,5 مليار دولار، أي حوالي 48.35% من إجمالي الصادرات والواردات القومية للصين، وبلغ عدد العاملين في هذه المشروعات حتى عام 1990 حوالي 20 مليون شخصا. مع ملاحظة تدافع الدول المتقدمة على الاستثمار في الصين حيث نجد أن الاستثمارات اليابانية أصبحت تتنافس مع الاستثمارات الأمريكية على السوق الصينية، وبعد أن ظلت اليابان تحجم عن المشاركة باستثماراتها في الصين، أضحت تنقل شركات الإلكترونيات إليها، وأصبحت الصين الطريق المحبذ لإنعاش الاقتصاد الياباني.

3–2– الحرص على اكتساب التقدم العلمي والتكنولوجي

لقد حرصت الصين منذ بداية انطلاقها الاقتصادى على رسم استراتيجية للمستقبل تستند على آلية العلم والتكنولوجيا باعتبارهما أساس التحدي العلمي، ويلخص هذا التوجه ما جاء في خطاب الرئيس الصيني جيانغ زيمين: "الأمة تتخلف وتضع نفسها في وضع سلبي للغاية مالم تحرص على أن تحتل مكان الصدارة في مضمار التقدم العلمي والتكنولوجي، وتسمو بمستواها العلمي والتكنولوجي في ضوء نسيجها التطوري القومي".

ومن النقاط الهامة التي ينبغي ملاحظتها في التجربة الصينية هو حرصها فى بادئ الأمر على "نقل التكنولوجيا" كخطوة أولى ضرورية لتحقيق الانطلاق الاقتصادى، دون الوقوف عند هذا الحد مستقبلا، بل كانت الرؤية الصينية الطويلة الأمد ترفض البقاء عند حدود الاستيراد الاستهلاكى للعلم والتكنولوجيا في شكل مشروعات جاهزة، وكان المفكرون الصينيون يرون أن أفضل استراتيجية لمواجهة تحديات العصر المعلوماتية في إطار سياسة الانفتاح على العالم أن تتعلم الصين من الشركات متعددة الجنسيات، وتتعاون معها، ثم تنافسها، ويتم هذا على ثلاث مراحل:

- إتاحة الفرصة للمشاريع الصينية لاقتباس آخر ما توصلت إليه عمليات التصنيع والمعالجة التى تنقلها الشركات متعددة الجنسيات إلى الصين.
- تتقبل المشاريع الصينية التطور التكنولوجي الأولي من الشركات متعددة الجنسيات، وبعد هضم التكنولوجيات الجديدة المتطورة تحاول المشاريع الصينية تجديد وتطوير تكنولوجياتها.
- تصبح الشركات الصينية قوية وقادرة على أن تصبح شريكا استراتيجيا للشركات متعددة الجنسيات ومنافسا لها في السوق.

ومما ساعد الصين على تنفيذ هذه الاستراتيجية الإقبال الكبير للشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في الصين، هذه الأخيرة التي كانت تفرض مقابل ذلك حصولها على الخبرة والعلم والتكنولوجيا من تلك الشركات، وبالفعل فقد أسهمت هذه الشركات في توطين التكنولوجيا العالية بالصين، وإمداد الصينيين بالخبرات اللازمة لمواكبة المنافسة القوية عالميا، وبممارسات الإدارة العلمية الحديثة للشركات.

من جهة أخرى تشير الإحصائيات إلى التطور الكبير الذي عرفه قطاع التعليم بالصين:[43]

- فبعدما كانت الأمية تطال **80** % من السكان عام **1949**، أصبح التعليم إلزاميا لـ **9** سنوات، وتم محو الأمية بين الشباب ومتوسطي العمر.

• **عام 1949 لم يكن لدى الصين من يحمل درجة دكتوراه من الجامعات الصينية، ولكن في عام 1998 وحده حصل 8957 طالبا على الدكتوراه، وحصل 38051 طالبا على الماجستير من الجامعات الصينية.**

• **وتوجد في الصين حسب إحصائيات 1998 حوالي 1022جامعة.**

4. دور الادخار والاستثمار في الانطلاق الاقتصادي للصين

تشير العديد من الدراسات التي عنيت بشؤون التطور الصيني، إلى الدور الفعال الذي لعبه الاستثمار في تحرير النمو السريع بهذا البلد خلال السنوات الأخيرة، إذ عرف نمو النفقات الاستثمارية تزايدا مطردا وانتقل من 25% عام 1995 إلى حوالي 42 % من الناتج الداخلي الخام للصين (PIB) عام 2003. وتطورت نسبة المدخرات في الفترة من 1980 إلى 2003 من 35% إلى 42% من PIB، بينما انخفضت في الفترة نفسها بالولايات المتحدة الأمريكية من 19 إلى 17%، وانخفضت باليابان من 31 إلى 25%[44].

ومن المهم أن نلاحظ الدور الكبير الذي يلعبه الادخار المحلي في تمويل الاستثمارات، حيث يعرف الصينيون بميلهم الكبير إلى الادخار والذي يبلغ 45% من دخلهم الفردي، وقد ساهمت المدخرات البسيطة للمزارعين في بعض المناطق الصينية في تحويل المناطق الريفية الفقيرة إلى تجمعات صناعية مزدهرة،كما هو الحال في مقاطعة "زيجيانج" حيث أن 90% من المشاريع المنجزة بها قام بها الخواص. وأكثر المناطق إدهاشا في هذه المقاطعة مدينة "ونزهو" التي بنيت على الشاطئ المواجه لجزيرة تايوان، حيث أهمل اقتصاد هذه المدينة طوال فترة حكم "ماو"، ولكن إرادة الفلاحين الصينيين صنعت المعجزة، حيث قدم 18 فلاحا مبادرة للحكومة بإقامة مشروعات خاصة، وهو ماكان يعتبر خرقا للقانون آنذاك، وما إن حصلوا على الموافقة حتى انطلق المقاولون وصغار المستثمرين والأسر الريفية في العمل بشكل رهيب، حيث تحول تسعة من كل عشرة بيوت في المدينة إلى مصانع للعمل، وخلال خمس سنوات استطاعت 80 ألف أسرة أن تقيم أعمالها الخاصة، وأن تطور مصانع عملاقة لم يأت تمويلها من مصدر خارجي وإنما من أهل المنطقة أنفسهم[45].

5. القيم النهضوية وأثرها على نجاح التجربة الصينية

إن الشخصية القومية لمختلف الشعوب الآسيوية قامت على إرث ثقافي مميز يرتكز على نزعة الشعور بالتفوق الحضاري، هذه النزعة التي دفعت بأحد المفكرين الصينيين (وو بن) إلى حد اعتبار أن الثقافة الغربية التي هي في طور التهدم الذاتي يوما بعد يوم لا مخرج لها مما هي فيه إلا بدراسة الثقافة الصينية وحكمتها[46].

إن هذا الشعور القومي بالتفوق والرضا عن الذات المميز للشعوب الآسيوية ينبني في الأساس على مرجعية قيمية وفكرية تجد جذورها في الفكر الكونفوشيوسي الذى يؤمن به غالبية أفراد المجتمع الصيني، والذي يضع مواصفات نموذجية للإنسان الفاضل المدرب على العيش في تلاحم مع الآخرين.

والمجتمع الصيني تأثر طوال سنوات تطوره بنخبة من المثقفين الصينيين زرعوا فيه قيما تنموية يرجع إليها الفضل الكبير في النجاح الاقتصادى الذي حققته الصين، لقد كان هؤلاء المثقفون لا يؤمنون بوجود حضارات أخرى في العالم قادرة على منافسة حضارتهم في أي مجال، وكانوا يرون أن الصين من الناحية الجغرافية تعد مركز حضارة الحياة "امبراطورية السماء"، وأن الثقافة الصينية تتفوق على الثقافات الأخرى في كل المناحي الأخلاقية، التنظيمية، التقنية، الفنية والأدبية...

وقد سجل التاريخ للصين جملة من الإسهامات العلمية والتقنية منها:

– في سنة **1300**م كان المثلث الذي أعطى في الغرب اسم مثلث "باسكال" معروفا في الصين قبل ولادة باسكال بأربعة قرون **!!**

– كما أن الصينيين أول من اكتشف الأجزاء العشرية، وعرفوا كيف يعبرون عن الأعداد بتسعة أرقام تاركين جزءا من البياض ليعبر عن الصفر (الذي اخترعه العرب المسلمون فيما بعد).

– اخترعت الصين الورق قبل اختراع الطباعة من طرف "يوهانس غوتنبرغ" بسبعة قرون، وقد بنى نظريته عن الطباعة بالأحرف المنفصلة على نظرية صينية ترجع إلى القرن **11**م.

–عرفت الصين الطاحونة الدوارة قبل قرنين من وجود الطاحونة الهوائية في أوروبا.

كما تجدر الإشارة إلى جانب آخر وهو أن الأسر الآسيوية عموما تمتاز بالاستقرار، والتضحية من أجل المجتمع، والتكيف الإبداعي، واحترام الثقافة والتعليم، والاعتماد على الذات، والإقبال على الادخار، وكلها قيم إيجابية لها أثر بارز على إحداث انطلاق

اقتصادي في البلد الذي توفرت فيه.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذا البحث إعطاء إشارات لأهم العوامل التي ثبتت مساهمتها الكبيرة ميدانيا في إحداث انطلاق اقتصادي ناجح في واقع اقتصاديات نامية، والتي يمكن لباقي اقتصاديات دول العالم الثالث العمل على توفيرها وتكييفها وفق ظروفها الداخلية، من أجل التوصل إلى تحقيق انطلاقها الاقتصادي المنشود، لاسيما بعد فشل النماذج الغربية المطبقة عليها في إحداث هذا الأمر.

ويمكن القول كخلاصة أن أهم عوامل الانطلاق المشتركة بين التجارب الثلاث المدروسة، والموجودة في غيرها من التجارب التي لم يتسع المقام لتحليلها، كانت كالتالي:

– التعليم ودوره البارز في إعداد اليد العاملة المؤهلة، والمجتمع الواعي الملتف حول أهداف التنمية.

– القيم النهضوية التي تشكل الدافع الكامن وراء نجاح أية خطة اقتصادية تنتهجها الدولة، كما تشكل الرهان على نجاح هذه الخطة.

– العوامل المتعلقة بالتمويل، لاسيما ما خص منها النظام المالي الفعال، وإقبال الأفراد على الادخار.

– الاستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي لعملية الانطلاق الاقتصادي.

– الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا والذي يعمل على جلب العملة الصعبة ونقل الخبرات والمهارات والتكنولوجيا، وتظهر آثاره سريعا على النمو الاقتصادي للبلد.

– المناخ الداخلي الملائم المتميز بالاستقرار، والإرادة السياسية القوية على تحقيق أهداف التنمية، والتفاف المجتمع حول هذه الأهداف.

– العناصر المتعلقة بالتنمية البشرية باعتبار أن الإنسان هو محور أي عمل تنموي، ولا ضمان لنجاح هذا العمل دون مراعاة تحسين ظروف الكائن البشري وتلبية احتياجاته.

– الاهتمام بالتصدير وتفعيل قطاع التجارة الخارجية بتحقيق الانفتاح على الخارج وتحرير التبادلات بشكل يسمح بالاستفادة من المزايا التي توفرها البيئة الاقتصادية

العالمية، والمساهمة كطرف فاعل فيها، لا كطرف هامشي تهدد العولمة المستشرية كيانه الاقتصادي والاجتماعي.

– الإعانات الخارجية (كما لاحظنا في التجربة الكورية)، والتي تعتبر عاملا مساعدا في عملية الانطلاق.

الهوامش:

[1] منى قاسم, الإصلاح الاقتصادي في مصر, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, **1999**, ص:**177**

[2]– عبد الحافظ الصاوي, قراءة في التجربة الماليزية, مجلة الوعي الإسلامي, العدد **451**, الشهر **5** السنة **3**, الكويت، ص:**5**.

[3] ابراهيم البيومي غانم, أسرار الوصفة الماليزية, المؤتمر السنوي الأول لبرنامج الدراسات الماليزية (**14** و**15** أفريل **2004**), مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة.

[4] محمد شريف بشير, أعمدة القيم التنموية للموزاييك الماليزية:

http://www.islamonline.net/arabic/economics/.

[5] شيرين الحباك , الرؤية الإصلاحية لمحاضير محمد:

www.islamonline.net/arabic/famous/2005/04/article01a.shtml

[6] عبد الحفيظ الصاوي , مرجع سابق، ص:**6**.وابراهيم البيومي غانم,النهضة الآسيوية والاستبداد:

ww.islamonline.net/Arabic/arts/2004/05/article04.shtml

[7] تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام **2001**.

[8] منى قاسم , مرجع سابق , ص:**179** .

[9] نفس المرجع, ص:**181** .

[10] منى قاسم , مرجع سابق , ص:**180**

[11] زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، السنة الأولى العدد **00**، السداسي الثاني **2004**، ص:**137**.

[12] محمد بوجلال، السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في الاندماج العقلاني في حركية الاقتصاد العالمي: التجربة الماليزية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي **29** و**30** أكتوبر **2001**، ص ص: **8**–**9**.

[13] زيدان محمد، مرجع سابق، ص ص:**138**–**139**.

[14] عبد الحفيظ صاوي , مرجع سابق، ص: **6**.

[15] محمد شريف بشير، تجارب آسيوية، من الموقع:

http://www.islamonline.net/arabic/economics/2003/07/ARTICLE07.SHTML.

[16] – حسن الحاج علي أحمد / نموذج كوريا التنموي يستحق الدراسة ، من الموقع

http :WWW.iico.org/al-alamiya/issues-1425/issue168/alam-mail.htm

[17] ***.Herin jatovo Ramiavison, Le rôle des conditions initiales dans la croissance économique rapide de l'après Guerre en Asie de l'Est: Cas de la COREE Du SUD, Revue Région et développement, N° 15/2002, P : 15.***

[18] ***.IBID , P : 18.***

[19] محمد شريف بشير، تجارب آسيوية، مرجع سبق ذكره، ص:**3**.

[20] ورقة عن اقتصاد كوريا من الموقع: ***http://www.arab2korea.com/html/***

[21] المرجع السابق، ص:**6**.

[22] محمد بشير شريف، مرجع سابق، ص:2.

[23] المرجع السابق، ص:2.

[24] الصين عملاق ملياري يلتهم اقتصاد العالم ويستهلك طاقته ويكتسح أسواقه ، من موقع شبكة المعلوماتية : ***WWW.annabaa.org***

[25] ***.M.An.Quinghu , Evolution de la chine vers l'économie de marché, site : http://www.impi.Fr /documents/Parutions /chine.PDF.***

[26] شلبي مغاوري، الصين وأمريكا، من الموقع:

http :www.islamonline.net/Arabic/economics/2001/01/article7.Shtnl(2003-2007).

[27]. المرجع السابق ، ص:2.

[28] وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (بدون سنة نشر)، ص: 75.

[29]. محمد المنسي قنديل، الصين: السعي الحثيث نحو القمة، مجلة العربي، العدد 579، فبراير 2007، الكويت، ص:51.

[30] ***Raymond Lim, op .cit, PP : 28-29***

[31] ***Johachim Dornbusch et Romain Zolla, La chine, ed. Bréal, 2008, p: 16.***

[32] ***François Gipouloux, La chine du 21eme siècle : une nouvelle superpuissance ?, ed. Armand Colin, 2006, p :172.***

[33] ***services économiques, op. cit., p : 1***

[34] عبد الرحمان تيشوري، تجربة الصين في مواجهة العولمة، من الموقع:

/other/china.htm. http://www.minshawi.com.

[35] ***M.An.Quinghu, op. cit. P:3***

[36] ***IBID., p:3.***

[37] ***Françoise Lemoine, L'économie de la chine, 4eme ed., La Découverte, Paris.2006, p :81.***

[38] ***François Gipouloux, op. cit., p :172.***

[39] ***.Rymond lim, op .cit , P : 29.***

[40] ***Cyrille J.-D. Javary et Alain Wang, La chine nouvelle « etre riche est glorieux », LAROUSSE, 2006, p :94.***

[41] ***.M.An Qinghu, op .cit, p: 3.***

[42] ***IBID, p : 5***

[43] عبد الرحمان تيشوري، تجربة الصين في مواجهة العولمة ، من الموقع:

/other/china.htm. http://www.minshawi.com..

[44] عبد الصمد سعدون عبد الله وآخر، التنمية والبعد الاشتراكي للسوق: دراسة تحليلية في الاقتصاد الصيني، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43–44،2008، ص:256.

[45] محمد المنسي قنديل، مرجع سابق، ص ص: 52–53.

[46] قاسم حجاج، العالمية والعولمة، جمعية التراث بغرداية الجزائر، 2003، ص:406.